|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2021 المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس، 18-8 يونيو 2021** |  |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة C21/87-A** |
| **16 يونيو 2021** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| محضر موجز للجلسة الثالثة | |
| الخميس 10 يونيو 2021، من الساعة 12:00 إلى الساعة 15:05 | |
| **الرئيس**: السيد س. بن غليطة (الإمارات العربية المتحدة) | |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | المواضيع التي نوقشت | الوثائق |
| 1 | نتائج المناقشات التي جرت يوم 9 يونيو 2020 | [C21/DT/1(Rev.1)](https://www.itu.int/md/S21-CL-210608-TD-GEN-0001/en) |
| 2 | مشروع ميزانية الاتحاد للفترة 2023-2022 (تابع) | [C21/65+Add.1](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0065/en) |
| 3 | القيمة المبدئية لوحدة المساهمة لأغراض الخطة المالية للفترة 2024-2027 | [C21/56](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0056/en) |
| 4 | الأنشطة المقررة غير الممولة (UMAC) ومبادرة التحول الرقمي (DT-I) | [C21/49](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0049/en)، [C21/70](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0070/en)، [INF/9](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0009/en)، [INF/12](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0012/en) |
| 5 | تقرير رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) | [C21/50+Add.1](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0050/en) |
| 6 | المتأخرات وحساباتها الخاصة | [C21/11](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0011/en)، [INF/10](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0010/en)، [C21/DT/3](https://www.itu.int/md/S21-CL-210608-TD-GEN-0003/en) |
| 7 | تقرير المراجع الداخلي عن أنشطة المراجعة الداخلية | [C21/44](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0044/en)+Cor.1 |
| 8 | وظيفة وعملية التحقيق الجديدتان | [C21/60](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0060/en) |

# 1 نتائج المناقشات التي جرت يوم 9 يونيو 2021 (الوثيقة [C21/DT/1(Rev.1)](https://www.itu.int/md/S21-CL-210608-TD-GEN-0001/en))

1.1 **أحاط الاجتماع علماً** بالوثيقة C21/DT/1(Rev.1).

# 2 مشروع ميزانية الاتحاد للفترة 2023-2022 (تابع) (الوثيقة [C21/65 + الإضافة 1](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0065/en))

1.2 لاحظت عضوة في المجلس أن التكاليف المتعلقة بالموظفين تشكل نسبة 89 في المائة من الميزانية، وأن 7 في المائة منها تتصل بالمتعاقدين، فاستفسرت عما إذا كان الرقم الأخير هو القاعدة وعن مدى استمرار ثباته في المرحلة المقبلة. كما استفسرت أيضاً عن عدد الأفراد المدرجة أسماؤهم حالياً بقائمة مرتبات الاتحاد (تشير الميزانية إلى وجود 773 وظيفة) وعن مدى اتساق هذا الرقم مع نسبة الشغور المقدِّرة بـنحو 5 في المائة.

2.2 فقال رئيس دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) مُجيباً على الأسئلة التي طُرحت في الاجتماعين السابق والحالي إنه قد خُصِّصت أموال إضافية للمكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة كومنولث الدول المستقلة (CIS) عملاً بالقرار 1387، بما في ذلك أموال لوظيفة واحدة في فئة المديرين من الرتبة D-1 (رُقيت الفئة الفنية من الرتبة P-5) ووظيفة واحدة في الفئة الفنية من الرتبة P‑4 ووظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة من الرتبة G-6. وتستأثر أرقام ملاك الموظفين بنحو 78% من الميزانية ولم تتغير عن الأعوام الماضية نتيجةً للنمو الاسمي الصفري الذي تشهده الميزانية منذ عام 2006. وتبقى النسبة المئوية للخدمات التعاقدية ثابتة بنسبة تقارب 7%. وتُدرج الوظائف في الميزانية بنسبة 95 % مع معدل شغور بنسبة 5 % مطبق على جميع الوظائف المقابلة للتعيينات المتأخرة والعمل على أساس عدم التفرُّغ والإجازات غير المدفوعة الأجر. وستعرض إدارة الموارد البشرية لاحقاً الإحصاءات ذات الصلة بالموظفين خلال الدورات القادمة.

3.2 واعتبر الرئيس أن أعضاء المجلس يودون الخلوص إلى أنه اعتباراً لطبيعة هذا البند العاجلة، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس لاعتماد مشروع القرار المقدم في الوثيقة C21/65.

4.2 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

# 3 القيمة المبدئية لوحدة المساهمة لأغراض الخطة المالية للفترة 2024-2027 (الوثيقة [C21/56](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0056/en))

1.3 أكد رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في معرض تقديم الوثيقة C21/65 أن قيمة وحدة المساهمة لم تتغير إذ لا تزال تبلغ 318 000 فرنك سويسري. وحالما يوافق المجلس على هذا المبلغ، سيوجه الأمين العام رسالة إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى أن تُعلن كل منها عن اختيارها المؤقت لفئة المساهمة في موعد غايته 31 ديسمبر 2021، بما يمكِّن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) من الشروع في استعراض الخطة المالية للفترة 2027-2024.

2.3 وأعرب أحد أعضاء المجلس عن تأييده للمبلغ المقترح نفسه لوحدة المساهمة وللإجراء المعتمد في رسم الخطة المالية للفترة 2027-2024. ولكن نظراً إلى النمو الاسمي الصفري الذي تشهده الميزانية منذ عام 2006، فقد يود المجلس أن يستعرض مبلغ وحدة المساهمة، تحضيراً لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2026 (PP-26).

3.3 وأوضح رئيس دائرة إدارة الموارد المالية أن مبلغ وحدة المساهمة محدد على أساس مبدئي لتمكين الدول الأعضاء من التخطيط المسبق. وتُستخدم وحدة المساهمة كأساس للخطة المالية؛ أما المبلغ النهائي فيقرره مؤتمر المندوبين المفوضين. ومع ذلك، ترحب الأمانة بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مبلغ وحدة المساهمة، المقرر عرضه على مؤتمر المندوبين المفوضين للبت فيه.

4.3 واعتبر الرئيس أن أعضاء المجلس يودون الخلوص إلى أنه اعتباراً لطبيعة هذا البند العاجلة، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس للموافقة على مقترح الإبقاء على القيمة الحالية لوحدة المساهمة، البالغة 318 000 فرنك سويسري.

5.3 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

# 4 الأنشطة المقررة غير الممولة (UMAC) ومبادرة التحول الرقمي (DT-I) (الوثائق [C21/49](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0049/en) و[C21/70](http://www.itu.int/md/S21-CL-C-0070/en) و[INF/9](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0009/en) و[INF/12](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0012/en))

1.4 عرض رئيس دائرة إدارة الموارد المالية الوثيقة C21/49، التي تورد قائمة بالأنشطة المقررة غير الممولة في الفترة ما بين عامي 2021 و2027 والمبالغ المقدرة اللازمة لتنفيذها. وأوضح أن المصادر الممكنة لتمويل الأنشطة المقرر تنفيذها في الفترة ما بين عامي 2021 و2023 هي فوائض الميزانية و/أو المساهمات الطوعية و/أو عمليات السحب من حساب الاحتياطي؛ وأنه يمكن تضمين الخطة المالية للفترة 2027-2024 المتطلبات الطويلة الأجل. وتورد الوثيقتان C21/INF/9 وC21/INF/12 معلومات مفصّلة عن الأنشطة ذات الصلة المرتّبة بحسب الأولوية. وفي عام 2021، تبلغ القيمة الإجمالية للأنشطة المقررة غير الممولة 2,2 مليون فرنك سويسري.

2.4 وقال نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في معرض تقديم الوثيقة C21/70 إنه يلزم الاتحاد، بصفته الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة، المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، واستعداداً للانتقال إلى المبنى الجديد، الخضوع لعملية تحول رقمي شاملة لعملياته ونظمه وثقافته وخدماته، ضماناً لحماية المعلومات اللازمة لاستمرارية أعماله وتحقق المساءلة، ولتوفر هذه المعلومات، وتهيئة أفضل بيئة عمل ممكنة لموظفيه والمندوبين لديه. ووجه نائب الأمين العام أيضاً عناية الحضور إلى الوثيقة C21/22، التي أكدت فيها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أن من شأن تنفيذ مبادرة التحول الرقمي المساعدة في تعزيز مبدأ توحيد الأداء في الاتحاد، وأوصت بأن يسعى الاتحاد إلى تنفيذها وتخصيص موارد محددة لذلك. وبالتالي، تتضمن الوثيقة C21/49 مقترحاً بإنشاء وظيفة برتبة P.5 لضمان تنسيق نهج تنفيذ هذه المبادرة في كل أقسام الاتحاد.

3.4 وأعرب عضوان في المجلس عن تأييدهما لمبادرة التحول الرقمي، التي من شأنها أن تساعد الاتحاد في تعزيز كفاءة الإدارة الداخلية وتنسيق عمليات الأعمال، وعن تدابير دعم مكتب تقييس الاتصالات (TSB) والتشجيع على العمل عن بُعد الواردة في الوثيقة C21/49.

4.4 وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن شواغل بشأن التدابير الواردة في الوثيقة C21/49. إذ ينبغي أن تقدم الأمانة قائمة بالأنشطة المقررة غير الممولة التي لها الأولوية، والمزيد من المعلومات عما إذا كان طلب مكتب تقييس الاتصالات الحصول على أدوات وتطبيقات يتعلق بزيادة الاجتماعات الافتراضية. كما أن مصدر التمويل الرئيسي المقترح، وهو فوائض الميزانية، يبدو غير مؤكد بدرجة مرتفعة، نظراً إلى تأثير الأزمة الصحية الراهنة على الميزانية بصفة عامة. إضافةً إلى ذلك، تواجه الدول الأعضاء صعوبة شديدة في تقييم الموقف، ذلك أن بعض البنود ذات الصلة لم تُضمَّن في مشروع الميزانية للفترة 2023-2022 ولا ترد، بالتالي، في الخطة المالية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18). فضلاً عن ذلك، إن مقترح قيام الدول الأعضاء بتمويل الوظائف المتصلة بالشمول الرقمي التي كانت تمولها في السابق مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، قد يؤثر على مستوى التزام الدول المالي العام في إطار الميزانية، ومن ثم فقد يكون من الأفضل التماس مساهمات طوعية جديدة، ربما من مؤسسات أخرى في القطاع الخاص.

5.4 وشدد أحد أعضاء المجلس على أهمية عدم السحب من حساب الاحتياطي واستوضح مصادر التمويل اللازمة لتمويل الأنشطة المقررة غير الممولة إضافةً إلى سائر أنشطة الاتحاد والتزاماته والديون التي ستُشطب.

6.4 واستفسر عضو آخر من أعضاء المجلس عن كيفية تأثر الدول الأعضاء في حال عدم الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة المسرودة في الوثيقة C21/49.

7.4 وفيما يتعلق بمبادرة التحول الرقمي، أعرب أعضاء المجلس عن شواغل بشأن مسألتي تنسيق الأنشطة فيما بين جميع قطاعات الاتحاد وصعوبة تحديد علاقة الارتباط بين الأحوال المُفضية إلى استحداث هذه المبادرة والنتائج المتوقعة من تنفيذها، وبينها وبين استمرارية الأعمال/أنشطة إدارة المعلومات. فضلاً عن ذلك، فمن شأن إنشاء فريق إداري للتنسيق فيما بين القطاعات أن تترتب عليه تكاليف إضافية؛ إذ لابد من تحديد مبالغ ومصادر تمويله ذات الصلة، كما ينبغي أن يخطَّط للمبادرة بعناية وأن يقدِّر الموظفون الحاليون المدخلات اللازمة لها، قبل إنشاء أي وظائف جديدة في الفئة الفنية.

8.4 وقالت عضوة في المجلس إن إنشاء وظيفة جديدة برتبة P.5 لتنسيق التحول الرقمي عبر الاتحاد لا يتفق مع نهج توحيد الأداء في الاتحاد، وبالتالي لا يمكنها تأييد رصد موارد لمثل هذه الوظيفة. علاوة على ذلك، ورد تساؤل عما إذا كان إنشاء فريق إدارة داخلي للتنسيق بين القطاعات للتحول الرقمي سيؤدي إلى تكاليف إضافية؛ وقيل يجب تحديد المبالغ ومصادر التمويل ذات الصلة، وينبغي تخطيط المبادرة وتطويرها بعناية.

9.4 واقترح عضو آخر من أعضاء المجلس ضرورة أن ينظر المجلس في الوثيقتين C21/49 وC21/70 إلى جانب الوثيقة C21/15، بشأن نظام إدارة المرونة في المنظمة (ORMS). وأضاف أن نظم إدارة المعلومات عنصر محوري في عمل الاتحاد وأنها ستشهد نمواً كبيراً وسريعاً في الأعوام المقبلة. لذا، فمناقشة إدارة هذه النظم وعملها كجزء من ميزانية الاتحاد العادية مسألة عاجلة.

10.4 وأكد رئيس دائرة إدارة الموارد المالية أن بعض الأنشطة المقررة غير الممولة تتعلق بالاحتياجات التي حُددت عقب اعتماد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 الخطة المالية للفترة 2023-2020. ولا يمكن للأمين العام، وفق المقرر 5، أن يلتزم بأموال تتجاوز ما سبق اعتماده في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. لذلك طُلب من الدول الأعضاء إتاحة المرونة للأمين العام للاستفادة من مدخرات عام 2021 واتخاذ قرار بشأن الأولويات بين الأنشطة المقررة غير الممولة. ورداً على استفسار من أحد أعضاء المجلس، أوضح رئيس دائرة إدارة الموارد المالية أن شطب الديون ليس له أي عواقب سلبية على الميزانية إذ وُضعت بالفعل مؤونة لهذا الغرض. ولن تتأثر النفقات المدرجة في الميزانية بالمبالغ المشطوبة، التي رُصد لها بالفعل مخصص في الميزانية.

11.4 وقال نائب الأمين العام رداً على الشواغل المتعلقة بالتنسيق فيما بين القطاعات إنه قد شُكِّلت لجنة توجيهية لمبادرة التحول الرقمي، يتولى هو رئاستها، ويتألف أعضاؤها من نواب مديري مكاتب الاتحاد الثلاثة ورؤساء دوائر الأمانة العامة.

12.4 وأوضح نائب مدير مكتب تقييس الاتصالات أن قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)، الذي يشهد تزايداً في عدد أعضائه، يستضيف سنوياً آلاف الاجتماعات بحضور عشرات الآلاف من المشاركين، وقال إنه يلزم عاجلاً ترقية ما يربو على 12 قاعدة للبيانات فضلاً عن ’عملية الموافقة البديلة‘ الرقمية المتعلقة بتوصيات القطاع. ويقدم قطاع تقييس الاتصالات أيضاً أدوات جديدة للتعلم الآلي لأغراض الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية التلقائيتين، وقد طلب إليه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) رسم خريطة لأعمال الاتحاد في ضوء أهداف التنمية المستدامة. كما أن لأعمال القطاع المتعلقة بالشمول الرقمي والشمول المالي تأثيراً هائلاً تستفيد منه معظم الدول الأعضاء.

13.4 وقال رئيس دائرة خدمات المعلومات، إذ لاحظ أن استمرارية الأعمال أحد مكونات إطار نظام إدارة المرونة في المنظمة، الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2017، إن الوثيقة C21/15 المتعلقة بهذا النظام توضح علاقة الارتباط بين البنود غير الممولة ومرونة المنظمة. فعمليات الاتحاد ونظمه وخدماته فائقة الأهمية لضمان حماية المعلومات اللازمة لاستمرارية أعماله وتحقق المساءلة، وتوفر هذه المعلومات، في بيئة العمل الجديدة. ووجه عناية الحضور إلى الوثيقة C20/53، التي تستشرف الاستثمارات المتوقعة فيما يخص إدارة المعلومات والسجلات، وأدوات العمل القائمة على تكنولوجيا المعلومات (IT)، وموقع الاتحاد الإلكتروني. وإن لم يتوفر الاستثمار الرأسمالي اللازم، لن يستطيع الاتحاد الاستفادة من الدعم المقدم من الشركات البائعة ولا من اغتنام الأدوات الجديدة. كما قد يواجه صعوبات في صون المعلومات في مرحلة الانتقال إلى المبنى الجديد لمقره.

14.4 وقال الرئيس، مشيراً إلى التأييد الواسع الذي أعرب عنه أعضاء المجلس، إن المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس (VCC) قد تود إنهاء مناقشة هذه المسألة بالإذن للأمين العام باستخدام الوفورات الناتجة أثناء تنفيذ الميزانية في تلبية طلبات عام 2021، وبتكليف الأمانة بأن تقدم إلى اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR)، المزمع عقده في سبتمبر 2021، وإلى دورات المجلس المقبلة معلومات عن تنفيذ الطلبات وتفاصيل عن الأنشطة المقررة غير الممولة لعام 2022 وما بعده.

15.4 وأكد رئيس دائرة إدارة الموارد المالية على الحاجة لأن يعبر أعضاء المجلس عن ثقتهم في الأمين العام بمنحه القدر اللازم من المرونة ليستخدم الفائض من تنفيذ ميزانية عام 2021، وفقاً للوائح المالية، لتمويل الأنشطة المقررة غير الممولة لعام 2021 المسرودة في العمود الأول من الجدول 1 في الوثيقة C21/49، الذي يُعد ذا أولوية. وفي حال ظهور احتياجات إضافية، ستُعرض على المجلس في دورته لعام 2022. وكل الوظائف التي ستموَّل بهذه الوفورات لن تُعتبر دائمة وستُسجَّل على أساس مؤقت حصراً.

16.4 وبينما سلَّم أعضاء المجلس بأهمية هذه المسألة، أكدوا ضرورة الاتفاق على فهم واضح لماهية الأنشطة المقررة غير الممولة لعام 2021 التي تُعتبر ذات أولوية والمبلغ المقدّر اللازم، قبل الإذن للأمين العام بالتصرف. وقالت عضوتان في المجلس إنه ينبغي أن يقدَّم إلى اجتماع فريق العمل CWG-FHR، المقرر عقده في سبتمبر 2021، المزيد من التفاصيل عن الأنشطة المقررة غير الممولة التي لها أولية التمويل من فائض ميزانية عام 2021 وعن الوفورات المحقَّقة، وذلك لينظر فيها قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن.

17.4 وأوضح أحد أعضاء المجلس أن انتهاء المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس إلى أي استنتاج بهذا الخصوص يخضع لإجراء مشاورة بالمراسلة للدول الأعضاء فيه.

18.4 وقال الأمين العام إنه يلزم تنفيذ عدد صغير من الأنشطة المقررة غير الممولة لعام 2021 على وجه عاجل في القطاعات قبل اجتماع فريق العمل CWG-FHR في سبتمبر 2021. ويمكن تمويل هذه المهام العاجلة من الوفورات المحققة فعلياً في القطاعات. وللرد على التعليقات الواردة من أعضاء المجلس، سيسُرُّ الأمانة أن تقدم قائمة بالمهام المحددة بوصفها عاجلة من بين الأنشطة المقررة غير الممولة لعام 2021 والمبالغ اللازمة المتصلة بها، لتنظر فيها المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس. كما سيكون بإمكانها تقديم معلومات إضافية عن تلك الأنشطة والوفورات المحتملة في عام 2021 إلى اجتماع فريق العمل CWG-FHR في سبتمبر 2021.

19.4 واعتبر الرئيس أن أعضاء المجلس يودون إرجاء النظر في هذا البند لتمكين الأمانة من أن تقدم في الأيام المقبلة قائمة بالأنشطة المقررة غير الممولة اللازم تنفيذها عاجلاً اعتباراً من الوقت الحاضر حتى سبتمبر 2021، ليتسنى الانتهاء من مناقشة هذه المسألة.

20.4 **واتُفق** على ذلك.

# 5 تقرير رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) (الوثيقة [C21/50 + الإضافة 1](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0050/en))

1.5 قدمت رئيسة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية الوثيقة C21/50، وأشارت إلى أن الإضافة 1 إلى هذه الوثيقة تورد نتائج اجتماعات الفريق المخصَّص المعني بالتقرير الخارجي لشركة PwC بشأن الحضور الإقليمي، الذي أُنشئ في يناير 2021. وقد اتفق الفريق المخصَّص على أنه لا بد من أن يقدم المجلس مقترحات بشأن تقرير شركة PwC، واقترح أن يوافق المجلس على إنشاء لوحة معلومات تُتيح منهجية رصد تنفيذ التوصيات الموافق عليها المقدمة من الشركة وإبلاغ فريق العمل CWG-FHR والمجلس بالتقدم المحرز في تنفيذها وحالتها. فمن شأن ذلك أن يمكِّن جميع أعضاء المجلس والاتحاد من رصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات وضمان قدرة الدول الأعضاء على استعراضها بفعالية وتقديم مقترحات ليتخذ المجلس وفريق العمل CWG-FHR إجراءات بشأنها. وتشمل الوثيقة C21/50 مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس لينظر فيها تحت بنود أخرى منه.

2.5 ورداً على الملاحظة التي أبداها أحد أعضاء المجلس وتُفيد بأن الهيكل التنظيمي الإقليمي تشكله جوانب سياسية واجتماعية وثقافية وتاريخية لا يسهل قياسها إحصائياً أو من نواحٍ أخرى، أوضحت رئيسة فريق العمل أنه لا يُعتزم تغيير هذا الهيكل، فضلاً عن أن أي اقتراح بتغييره يقتضي موافقة المجلس عليه.

3.5 واعتبر الرئيس أن أعضاء المجلس يودون الخلوص إلى أنه اعتباراً للطبيعة العاجلة لهذه المسائل، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس من أجل: تكليف الأمانة بإنشاء لوحة معلومات تُتيح منهجية رصد تنفيذ التوصيات الموافق عليها المقدمة من شركة PwC وإبلاغ فريق العمل CWG-FHR والمجلس بالتقدم المحرز في تنفيذها (بما في ذلك الإبلاغ بحالة جميع التوصيات المقدمة من الشركة)؛ وإحاطة الدول الأعضاء علماً بالوثيقة C21/50+Add.1.

4.5 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

# 6 المتأخرات وحساباتها الخاصة (الوثائق [C21/11](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0011/en) و[INF/10](https://www.itu.int/md/S21-CL-INF-0010/en) و[DT/3](https://www.itu.int/md/S21-CL-210608-TD-GEN-0003/en))

1.6 عرض رئيس دائرة إدارة الموارد المالية الوثيقة C21/11 التي تورد تفصيلاً للتدابير المتخذة بشأن المتأخرات وحساباتها الخاصة. ومع أن نسبة المتأخرات لا تزال كبيرة بقدر لا باس به، فقد خُفِّض إجماليها تخفيضاً هائلاً منذ عام 2013 نتيجةً لما فُرض من عقوبات بموجب القرار 152 (المراجَع في بوسان، 2014) وبفضل الجهود المبذولة لتحصيل الديون وشطبها. ووفقاً لمبادئ المجلس التوجيهية لعام 1999، يخضع المدينون غير الممتثلين لجداول السداد الزمنية لجزاءات. وفيما يتصل باسترداد تكاليف بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، فقد سوَّى 26 كياناً ديونه من أصل 28 كياناً، ولم يضطر الاتحاد إلا لشطب دين واحد بسبب عدم سداده، ليتبقى له دين واحد مستحق. ومنذ نشر الوثيقة C21/11، وردت طلبات إضافية بإلغاء الفائدة على المتأخرات والديون غير القابلة للإلغاء، ليقرب بذلك مجموع مبلغ الفوائد على تلك المتأخرات والديون غير القابلة للإلغاء التي طُلب إلى الاتحاد شطبها 3 ملايين فرنك سويسري. وينبغي مراجعة الملحق B لتضمينه المبلغ الإضافي.

2.6 واختتم الرئيس بالقول أنه اعتباراً لطبيعة هذا البند العاجلة، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس من أجل: إحاطتها علماً بالوثيقة C21/11؛ والإذن للأمين العام بشطب مبلغ الفوائد على المتأخرات والديون غير القابلة للإلغاء وقدره 3 001 808,34 فرنك سويسري؛ واعتماد مراجعة مشروع المقرَّر الوارد في الوثيقة C21/DT/3.

3.6 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

# 7 تقرير المراجع الداخلي عن أنشطة المراجعة الداخلية (الوثيقة [C21/44](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0044/en)+Corr.1))

1.7 قدم المراجع الداخلي الوثيقة C21/44، التي تحدد توجه ونطاق أنشطة المراجعة الداخلية وتقدم لمحة عامة عن التزامات تأكيد صحة البيانات المنفَّذة في الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من مايو 2020 إلى مارس 2021. وبعد فترة شُغلت معظمها بالتحقيقات، بدأت مباشرة أعمال المراجعة في وقت لاحق من عام 2021، وقُلِّصت إلى أدنى حد ممكن المدة المخصصة للتحقيقات في خطة عمل وحدة المراجعة الداخلية لعام 2021 لينصب تركيزها على الولاية الأساسية للوحدة، الموجهة نحو تنفيذ التزامات تأكيد صحة البيانات. وفي إطار التحقيق الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية في حالة احتيال/سوء إدارة، ومهمتها الاستشارية الداخلية، أجرت الوحدة ستة تحقيقات، ترد بالتفصيل في التقرير، وقدمت الدعم كذلك إلى مُحقِّق خارجي في حالة أطرافها من موظفي الاتحاد، وإلى الأمانة في عملية اختيار مراجع محاسبي جنائي عملاً بمقرَّر المجلس 613.

2.7 ولاحظ الرئيس أن التقرير يعكس مبادئ المساءلة والمسؤولية والشفافية، المهمة للاتحاد. واعتبر أن أعضاء المجلس يودون الخلوص إلى أنه اعتباراً لطبيعة هذا البند العاجلة، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس لإحاطتها علماً بالوثيقة C21/44.

3.7 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

# 8 وظيفة وعملية التحقيق الجديدتان (الوثيقة [C21/60](https://www.itu.int/md/S21-CL-C-0060/en))

1.8 أشار رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD) في معرض تقديم الوثيقة C21/60 إلى موافقة المجلس بالمراسلة عقب انعقاد المشاورة الافتراضية الثانية لأعضائه (VCC-2) في عام 2020 على تعزيز وظيفة التحقيق في الاتحاد بإنشاء وظيفة مستقلة ومكرسة لذلك برتبة P.5. وستُعنى الوحدة الجديدة بإجراء تحقيقات مستقلة لضمان الفعالية والكفاءة والاقتصاد في إدارة موارد الاتحاد واستخدامها؛ وتخطيط برنامج تحقيقات شامل وتنظيمه وتنفيذه، يُحدَّد نطاقه بالتشاور مع الأمين العام؛ والتحقيق في ادعاءات أو افتراضات سوء السلوك وفقاً لسياسات الاتحاد وإجراءاته. وعملية التوظيف في المرحلة النهائية حالياً. وحالما يُنفَّذ التعيين، ستُستعرض مبادئ التحقيق التوجيهية وسياساته وإجراءاته وتُحدَّث، وسيتواصل استعراض إجراءات الاتحاد التأديبية وتعميقها لضمان تواؤمها مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة.

2.8 وقال أحد أعضاء المجلس إن من اللازم تعزيز الضوابط الرقابية والعمليات، الخارجية والداخلية على السواء، لمنع الاحتيال والفساد وضمان الشفافية. وقال عضو آخر إن إنشاء هذه الوظيفة إنما يُدلل على التزام الاتحاد بالتصدي لسوء السلوك وسيكون فعلاً من حيث التكلفة. وأبدى عضوان في المجلس اهتمامهما باختصاصات الوحدة الجديدة، ولا سيما فيما يخص استقلاليتها وخضوعها للمساءلة من طرف المجلس، وأشارا بالتحديد إلى ضرورة تضمينها أفضل ممارسات الأمم المتحدة الواردة في التقرير الأخير الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة ([JIU/REP/2020/1](https://www.unjiu.org/sites/www.unjiu.org/files/jiu_rep_2020_1_english_0.pdf)) وأبرزا التوصيات 1 و4 و5 فيه. وشمل ذلك وضع مواثيق محددة للمراجعة ولوظائف التحقيق قبل نهاية عام 2021. واستفسر أحد أعضاء المجلس عن دور مكتب الأخلاقيات في أنشطة الوحدة، واستفسر عضو آخر عن عدد الموظفين وحجم الموارد المخصصَين لها. وأعرب عضو آخر عن تأييده لقرار إنشاء وظيفة برتبة P.5.

3.8 وقال رئيس دائرة إدارة الموارد البشرية إنه قد أُحيط علماً بالتعليقات والمقترحات المقدمة وسيجري إطلاع أعضاء المجلس على المبادئ التوجيهية والإجراءات والاختصاصات الجديدة. وستكون وظائف وحدة التحقيقات محددة بوضوح بالنسبة إلى سائر الوحدات. وتتألف الوحدة حالياً من موظف واحد برتبة P.5 وتُخصص ميزانية لأنشطتها، ولكن من الممكن أن تتطور.

4.8 وقال الأمين العام إن المجلس قد قرر إنشاء الوظيفة برتبة P.5 لاجتذاب مرشحين أكثر خبرة ومعترف بكفاءتهم. ولا يُتاح حالياً موارد أو موظفون إضافيون. وذكر أن وظيفة التحقيق مهمة، وأن مكتب الأخلاقيات والكيانات الأخرى سيعملان معاً، عند وصول المحقِّق الجديد، لضمان تعزيز الخدمات.

5.8 وأشار الرئيس إلى أن جميع الدول الأعضاء حريصة على فهم كيفية تأثير وظيفة التحقيق على أعمال الاتحاد، وطبيعة علاقتها بسائر الوحدات، وكيفية تعزيزها للحوكمة والشفافية والمساءلة داخل الاتحاد. واعتبر الرئيس أن أعضاء المجلس يودون الخلوص إلى أنه اعتباراً لطبيعة هذا البند العاجلة، فستُجرى بالمراسلة مشاورة مع الدول الأعضاء في المجلس لإحاطتها علماً بالوثيقة C21/60.

6.8 و**خلص** الاجتماع إلى ذلك.

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام: هــولين جاو | الرئيس: س. بن غليطة |

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ